دور الحوكمة في مكافحة الفساد الإداري– دراسة تحليل-

The Role of Governance in Combating Corruption - An Analytical Study

المشاور القانوني المساعد علي رمضان محمد م.د. احمد فارس ادريس عبدالله الحيالي

كلية الحقوق – جامعة الموصل - العراق

Lect.D. Ahmed Faris Idrees Abdullah Al-Hayaliy Assist.Legal Consult. Ali Ramadhan Mohammad

College of Law – Uni. Mosul – Iraq

ahmad.fiars@uomosul.edu.iq

المستخلص

ركزت هذه الدراسة في بيان العناصر الاساسية لمفهوم الحوكمة وكيفية توظيفها من اجل مكافحة الفساد الاداري من خلال عرض مفهوم الحوكمة وعناصرها ، وأبعادها ، والتطرق لمدى مساهمة الحوكمة في مكافحة الفساد والحد منه, من خلال اليات القانونية والادرية والتي يرتبطان بعضها بالبعض الاخر ارتباطاً وثيقاً ، فمن أهم خصائص الحوكمة أنها تضم آليات لمكافحة الفساد، ويعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مجلات اهتمام الحوكمة في النظام القانوني الداخلي فضلاً عن ذلك تسهم الحوكمة في وضع معايير للنزاهة والشفافية والمساءلة، وترتبط ايضا بتحقيق الاصلاحات الادارية ، من خلال بيان دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والاداري، والتطرق الى دور الحوكمة في ارساء ووضع معايير للنزاهة والشفافية والمساءلة والتي تصب في ترشيد الادارة ، وأن دور الحوكمة هو في اساسه اصلاح الادارة وتطوير الخدمة العامة التي تحقق التنمية البشرية والادارية من خلال ماتتسم به من اليات وعناصر تصب بالمصلحة العامة.

Abstract

This study focused on the basic elements of the concept of governance and how to employ them in order to combat administrative corruption by presenting the concept of governance and its elements, dimensions, and addressing the extent of the contribution of governance in the fight against corruption and reducing it, One of the most important characteristics of governance is that it includes anti-corruption mechanisms, and the corruption control index is one of the most important areas of governance interest in the internal legal system, in addition, governance contributes to the development of standards for integrity, transparency and accountability, and is also related to the achievement of administrative reforms, by explaining the role of governance in combating financial and administrative corruption, and addressing the role of governance in establishing and setting standards for integrity, transparency and accountability, which serve to rationalize management , and that the role of governance is basically, the reform of the administration and the development of the public service, which achieves the human and administrative development of Through its mechanisms and elements that are in the public interest ..

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

المقدمة :

لقد أصبحت مسألة مكافحة الفساد أحد أهم التحديات التي تواجه الدول في العالم ، والتي هدت ولازالت تهدد الكثير من الحكومات في هذه الدول ، وأضحى الجميع يبحث عن مخرج لتحقيق هذه الغاية ، ولمعالجتها، إذ أخذت تعصف بكافة ميادين الحياة ، لذلك تعالت الاصوات المطالبة بإيجاد واستخدام أساليب حديثة في الادارة تعتمد على الشفافية والمشاركة لمعالجة مظاهر الفساد التي تواجه الدول ، وللحد منها ، وبالتالي اتجهت انظار الجميع الى الحوكمة باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى وضع الأنظمة الكفيلة بالقضاء أو التقليل من الفساد وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية الحوكمة ، ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة إذا ما تم انجازها بشكل سليم فإنها ستمثل الأداة التي تساهم في مكافحة الفساد ، على اعتبار انها أحد الأساليب التنظيمية والإدارية التي تساعد الحكومات في تحقيق أهدافها المرجوه وذلك من خلال تعزيز وتبني مبادئ الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية وتعزيز دولة القانون ، ومن اجل الوقوف على اهمية هذا الموضوع سنقسم هذا الدراسة إلى ثلاثة مطالب رئيسية نتناول في المطلب الاول التعريف بالحوكمة وعناصرها والاطراف المساهمة في اعمالها، ونخصص المطلب الثاني للتعرف على ابعاد الحوكمة وعوامل تنامي الاهتمام بها, ونشير في المطلب الثالث لبيان اثر الحكومة في مكافحة الفساد.

اولاً : أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة كإحدى الاليات الهادفة لمكافحة الفساد ، نظراً لما تشجعه من وضع مبادئ ترتكز على الشفافية والنزاهة والمساءلة وتسهل عملية الرقابة والإشراف على عمل المؤسسات العامة.

ثانياً : مشكلة البحث :

على ضوء ما سبق ذكره ، يمكن طرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي : كيف يمكن للحوكمة المساهمة في مكافحة الفساد ؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أبرزها :

١- ما المقصود بالحوكمة ؟
٢- فيما تتمثل عناصر وأبعاد الحوكمة ؟
٣- ما هي العوامل المؤثرة في تنامي الاهتمام بالحوكمة ؟
٤- ما طبيعة العلاقة بين الحوكمة ومكافحة الفساد ؟

ثالثاً : فرضية الدراسة :

تكمن فرضيات هذه الدراسة في وجود علاقة طردية بين اعمال الحوكمة ومكافحة الفساد أذ تطرح الحوكمة مجموعة من المبادئ التي تسترشد بها الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في مكافحة الفساد ، إذ أنه لا يمكن مكافحة الفساد في غياب الحوكمة .

رابعاً : أهداف البحث :

التعريف بالحوكمة وعناصرها والاطراف المساهمة في اعمالها ، ومدى أهميتها في مكافحة الفساد ، وتحديد التأثير المتبادل ما بين الحوكمة ومكافحة الفساد ، ومدى نجاح برامج الحوكمة في تحقيق متطلبات مكافحة الفساد .

خامساً : منهجية البحث :

من اجل دراسة هذا الموضوع سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والتحليلي وكما يلي : -

المنهج الاستقرائي : سيتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي كأسلوب مناسب لجمع المعلومات والوصول الى الاستنتاجات حول الإطار النظري للحوكمة من حيث المفهوم والعناصر والمقومات . والمنهج التحليلي : يعد المنهج المناسب الذ ي سيتم الاستعانة به لربط دور الحوكمة واثارها في مكافحة الفساد وكذلك للوصول إلى استنتاجات البحث .

المطلب الاول

التعريف بالحوكمة وعناصرها

لقد شهد العالم في نهاية القرن الماضي ، مجموعة من التغيرات التي طرأت على المستوى الدولي والوطني ، والتي أدت إلى بروز ظواهر جديدة ومفاهيم حديثة ، في المجالين المعرفي والعملي ، ومن بين هذه المفاهيم (الحوكمة) ، أو (Governance) ، ونظراً لكون مفهوم الحوكمة مفهوماً حديث على الساحة العلمية ، الامر الذي جعل اغلب المفكرين والعلماء يختلفون في إيجاد تعريف ومفهوم موحد لها ، وأكتسب موضوع الحوكمة في المؤسسات الحكومية طابعا متميزا في الآونة الأخيرة ، نظراً لارتباطه الوثيق بعدة قضايا منها حقوق الانسان ، وتحقيق التنمية ، ومكافحة الفساد ، ودعم النظم الديمقراطية ، والوصول الى الإدارة الحديث ، عليه يتوجب علينا قبل الخوض في موضوع علاقة الحوكمة بمكافحة الفساد التعريف بهذا المفهوم ، وتحديد عناصرهُ ، والاطراف المساهمة في اعمال هذا المفهوم ، وهذا ما سنحاول بيانهُ في هذا المطلب من خلال ما سنتطرق له من تفصيل لمفهوم الحوكمة وتعريفه لغةً واصطلاحاً في الفرع الاول ، وإلى عناصر الحوكمة والاطراف المساهمة في اعمالها في الفرع الثاني .

الفرع الاول

تعريف الحوكمة لغة واصطلاحاً

بُغية التعرف على معنى الحوكمة ينبغي بيان المعنى اللغوي لهذا المفهوم ، وهذا لا شك سييسر علينا تعريفها اصطلاحاً ، لذا سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فقرتين وعلى النحو الآتي :

أولاً:تعريف الحوكمة لغةً

الحوكمة هي مصطلح جديد نسبيا من حيث الاشتقاق في اللغة العربية ، فمصطلح الحوكمة على وزن فوعلة ، ويقابله في اللغة الإنجليزية كلمة Governance وفي اللغة الفرنسية كلمة Gouvernance ، وعند ترجمة المصطلح الى العربية استخدمت عدة مصطلحات مرادفة له من قبل الباحثين والمنظمات مثل (الحُكم ، الحَكَمَانِيَة ، الحُكم الرَشيد الحُكَم الصَالح ، منهجية الادارة ، الإدارة الرَشيدة والحَوْكَمَة ، الحَكَامِة) .

ثانياً:تعريف الحوكمة اصطلاحاً

يعتبر مفهوم الحوكمة "Governance" من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد ، ورغم شيوع المصطلح إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف محدد له ولم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها ، بحيث نجد صيغ متعددة مثل : الحوكمة ، الحاكمية الحكم الراشد ، الحكمانية ، وبالرغم من اختلاف هذه الصيغ إلا أن

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

جميعها يشترك في خصائص معينة مثل : المساءلة ، والمحاسبة ، والتمكين التخويل [١] . الامر الذي ادى الى بروز تعاريف عديدة تناولت مفهوم الحوكمة سواء من طرف المؤسسات الدولية أو من طرف المفكرين [٢] . وتعود الجذور التاريخية لمصطلح الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة ، وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايتهِ وحمايتهِ للأمانات والبضاعة التي في عهدته وإيصالها لأصحابها ودفاعهُ عنها ضد القراصنة والأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار ، فإذا تمكن من الوصول بها إلى الميناء وهي سالمة أطلق عليه التجار وخبراء البحار القبطان المتحوكم [٣] .

وقد تم تعريف الحوكمة على أنها " مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح الأفراد في الدولة ، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة في إطار من الشفافية والمصداقية ، بل وتكون مسؤولة أمامهم وهو ما يجعل أي حكم حكماً رشيداً" [٤] . وعرفت الحوكمة بانها " الطريقة التي تتبعها السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية التي تملكها بغرض تحقيق التنمية " [٥] . كذلك عرفت على انها " مجموعة من القوانين والنظم والقرارات ، التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الخطط والأهداف في المؤسسات" [٦] .

ويركز مفهوم الحوكمة على تغيير دور الحكومة من التفرد في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات إلى المشاركة والتنسيق بين المشاركين في إدارة شؤون الدولة ، لذلك يمكن القول إنه بالإضافة إلى دور الحكومة بصفتها منفذة للسياسات العامة فإن الحكومات في ظل نموذج الحوكمة تشرك المستفيدين من الخدمات العامة مثل منظمات المجتمع المدني والأفراد في إدارة شؤون الدولة وتحسين مستوى الخدمات العامة والرقابة على الأداء الحكومي [٧] .

ويرى البنك الدولي أن الحوكمة هي (الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية) [٨] . وقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الحوكمة بأنها : (المشاركة الشعبية ، الشفافية ، المساءلة والمحاسبة والفعالية في ممارسة الحكم وترويج حكم القانون والعدالة القضائية للجميع ، وأن الحوكمة الجيدة هي تلك التي تضمن بأن تكون الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مبنية على الإجماع العام وأن الأصوات الأكثر فقراً وعوزاً في المجتمع يتم الاستماع إليها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصادر التنموية) [٩] . أما تقرير التنمية الإنسانية العربية فقد عرفها (بأنها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب) [١٠] . كما عرفت الحوكمة على انها (أسلوب الحكم والقيادة لتسيير شؤون المؤسسة قد تكون دولة أو مجموعة دول أو منظمة أو مجموعات محلية مؤسسات عمومية أو خاصة وهي ترتكز على التنسيق التشاور ، المشاركة والشفافية في القرار فهي تقارب بين المصالح)[١١].

الفرع الثاني

عناصر واطراف اعمال الحوكمة

تبين من خلال التعاريف السابقة لمفهوم الحوكمة انها تقوم على مجموعة من العناصر وهذا ما سنبينه في الفقرة الاولى ، ونخصص الفقرة الثانية للتعرف على الاطراف التي تعمل على تطبيقها وهي كلاً من (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) .

أولاً:عناصر الحوكمة

تعمل الحوكمة على توجيه ممارسات الدول ومختلف الاطراف الاخرى من غير الدول نحو حماية وتعزيز حقوق الانسان وفي مجالات مختلفة ، وتعتمد في ذلك على مجموعة من العناصر وهي كل من سيادة القانون (مبدأ المشروعية) والشفافية والمساءلة والمشاركة والاستجابة والفعالية كمتغيرات اذا ما تم تطبيقها بصورة سليمة من شأنها التأثير على مكافحة الفساد .

اولاً : سيادة القانون (مبدأ المشروعية) : برز مفهوم حكم القانون إلى الواجهة العالمية نتيجة اعتباره وسيلة أساسية لتحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية في أي مجتمع بل وجزءً لا يتجزأ من الشرعية الدولية حتى قال الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السابق كوفي عنان (إن مفهوم حكم القانون هو في صميم مهمة المنظمة ، وحتى تصبح عملية إرساء الديمقراطية حقيقة واقعة فعلاً فلابد من سيادة القانون ولا يمكن للتعددية السياسية أن

(١) يُنظر : تعالبي نوال ، دور الفواعل الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ١٥ .

(٢) يُنظر : بن عبد العزيز خيرة ، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري ، مجلة المفكر ، العدد الثامن ، جامعة الحاج اخضر - باتنة ، الجزائر ، تشرين الثاني ، ٢٠١٢ ، ص ٣١٦ .

(٣) يُنظر : حسين زاوش ، حوكمة إدارة الموارد البشرية في الجزائر بين المقاربة النظرية والنصوص القانونية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر، ٢٠١٢ ، ص ٤٢١.

(٤) يُنظر : الدكتورة داليدا بيطار ، الحوكمة الرشيدة في الخدمات الحكومية ، مجلة وميض الفكر للبحوث مجلة ربع سنوية العدد الثامن ،كانون الاول ، مصر ، ٢٠٢٠ ، ص٢٦٧ .

(٥) يُنظر : أحمد زيطوط ، الحَكَامة من أجل التنمية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية ، العدد ٣٠ ، المجلد ١ ،الجزائر ، ٢٠١٧ ص٣٣٨ .

(٦) يُنظر :صبري أحمد شبلي ، مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان ، الدار العربية للموسوعات ، لبنان ، بيروت ، ب ط ، ٢٠١٤ ، ص ٢١ . الناشر

(٧) يُنظر : بسام بن عبدالله البسام ، الحوكمة في القطاع العام ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ب ط المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٦ ، ص ١٠ .

(٨) يُنظر : خروفي بلال ، الحوكمة المحلية و دورها في مكافحة الفساد المجالس المحلية ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٢ ص٣٨ .

(٩) يُنظر : سليمة بن حسين ، الحوكمة دراسة في المفهوم ، مجلة العلوم القانونية والسياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر عدد ١٠ ،كانون الثاني ٢٠١٥ ، ص ٢٠٠ .

(١٠) يُنظر : بسمة نزار ، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية ، جامعة سيدي بلعباس ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، الجزائر ، العدد الثالث عشر، حزيران ، ٢٠١٨ ، ص٧٨-٧٩ .

(١١) يُنظر : عقاب سمية ، أثر الحوكمة على تحسين أداء التسيير العمومي دراسة ميدانية لمؤسسات الجماعات المحلية لولاية سعيدة ، رسالة ماجستير ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠١٧ ص٢٧ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

تزدهر إلا بقيام مؤسسات قانونية تتسم بالكفاءة) [١٢] . ولكن وبرغم من أهمية مفهوم حكم القانون ورواجه الشديد يكاد يختلف مضمونه باختلاف الجهات الداعية إلى تطبيقه ، فالأمم المتحدة تركز في فهمها للمصطلح على حقوق الإنسان بصورها الواسعة ، فيما ينصرف تركيز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى نواح أخرى كتنفيذ العقود ، وحماية الملكية وفعالية القضاء واتساق القوانين مع سياسات الانفتاح التجاري [١٣] ، ويشير مفهوم سيادة القانون الى خضوع الجميع حكاما ومسؤولين ومواطنين للقانون ، ولا شيء يسموا على القانون ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع ، وأن توافق هذه القوانين معاير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية والتالي المساهمة بصورة مهمة في حماية وتعزيز حقوق الانسان ، وان اعمال مبدأ سيادة القانون يساهم في وضع القوانين العادلة ، الضامنة لحقوق وحريات كل المواطنين دون أي تمييز عملاً بمبدأ المساواة بين الناس أمام القانون ، وان هذه القوانين العادلة التي يرتضيها الشعب والتي يتم تطبيقاتها بصورة عادلة وسليمة تحمي المجتمع من مخاطر الفوضى والاستبداد وتساهم في تحقيق الاستقرار والأمان في البلاد [١٤] ، ويتضمن مبدأ سيادة القانون ، كعنصر من عناصر الحوكمة مجموعة من المؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد المطبقة وكفاءة القضاء ، والمساواة أمام القانون هو أحد عناصر حقوق الإنسان الأساسية اضافة الى كونه عنصر مهم من عناصر الحوكمة [١٥] ، وتقدم الأمم المتحدة مساعدتها باتجاه تعزيز سيادة القانون للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة من خلال تطوير نظم العدالة الوطنية وايلاء الاهتمام اللازم للقوانين والإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، ولابد لأي نظام قانوني لكي يعمل بفاعلية أن يشتمل ليس فقط على التشريعات ، وإنما على الهياكل المؤسسية الفعالة لوضع القوانين موضع التنفيذ[١٦] .

ثانياً الشفافية : يعتبر مفهوم الشفافية من المفاهيم الحديثة ، وقد أتسع نطاق الدعوة اليه بوصفها مطلباً إنسانياً تفرضه الطبيعة البشرية والقيم الدينية ، إضافة الى ذلك ان الشفافية في ادارة الشؤون العامة نابعة من كونها حقاً من الحقوق الخاصة بالإنسان ، ومن مستلزمات الدولة الحديثة [١٧] . كما ان تبني مفهوم الشفافية يعمل على إمكانية مساءلة السلطات والمؤسسات الحكومية ، وذلك من خلال تسهيل عملية الحصول على المعلومات المتعلقة بها وهذا من شأنه تسهيل عملية المراقبة والمحاسبة واكتشاف الاخطاء [١٨] ، لذلك لا يمكن الحديث نهائياً عن المساءلة دون تدفق حر وسهل للمعلومات المتعلقة بالسلطات والمؤسسات ونشاطها[١٩] ، كما أنها تفتح المجال أمام المواطنين للاطلاع على تسيير الإدارة لشؤون المجتمع في جميع المجالات [٢٠] . وتوفر الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية وتعزيز قدرة المواطنين على المشاركة ، وهذا ما اكد عليه برنامج الامم المتحدة الانمائي على الشفافية في اتاحة الحصول على المعلومات بشكل مباشر ، والتزام الادارة باشراك المواطنين في ادارة الشؤون العامة[٢١] ويتلازم هذا) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير الحق مع امتداد الثقافة الديمقراطية ، واتساع تأثيرها داخل المجتمعات من خلال ترسيخ سيادة القانون ، الأمر الذي يحد من فرص الفساد وسوء استخدام السلطة [٢٢] ، وكفلت العهود والمواثيق الدولية ، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، حق المواطنين في الحصول والاطلاع على المعلومات حيث نصت المادة (١٩ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية) [٢٣] .

ثالثاً : المساءلة : تشير المساءلة الى طريقة إخضاع القابضين والممارسين للسلطة العامة للمحاسبة [٢٤] . وترجع تسمية المساءلة (Accountability) إلى لفظ الحساب (Account) ويعني مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الآخرين [٢٥] ويمكن تعريف المساءلة بأنها " وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم بحيث يودي ذلك إلى اطمئنان من يتعامل معهم بأن الأمور تجري للصالح العام ووفق الأهداف المرسومة " ، كما أن المساءلة هي " تعبير عن التزام الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع الكفاءة والفعالية في الاداء ، لذلك فهي من الوسائل التي تساهم في ضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام " [٢٦] . ووفقاً لمبدأ المساءلة يمكن للرأي العام مراقبة ومحاسبة ومساءلة المؤسسات المعنية بتسيير شؤون افراد المجتمع في القطاعين العام والخاص حيث أن المساءلة هي عامل مهم ومؤثر في اعمال الحوكمة . وتتطلب المساءلة القدرة على محاسبة المسئولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن

(١٢) يُنظر : تقرير الأمين العام حول دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الدورة (٥١) للجمعية العامة لسنة ١٩٩٦ ، الوثيقة (A/٥١/٥١٢)ص ١٤ .

(١٣) يُنظر :شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص٢٦ .

(١٤) يُنظر: سعدى محمد الخطيب ، الدولة القانونية وحقوق الانسان ، منشورات الحلبي ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ٢٠١٢ ، ص١٢٢ .

(١٥) يُنظر : بسام بن عبدالله البسام ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

(١٦) يُنظر : وليد احمد سليمان الجرجري ، دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ ، ص١٢٢ .

(١٧) يُنظر : أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد ، ط ١ ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٢ ، ص ٦١ .

(١٨) يُنظر : علي جاسم الشريفي ، الحق في الحصول على المعلومة وأثره في كفالة الحقوق والحريات ، بحث دبلوم عالٍ في قانون حقوق الانسان ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢، ص٧١ .

(١٩) يُنظر : نهى أحمد الحايك ، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية السورية ، ٢٠١٦ ، ص ٣٥ .

(٢٠) يُنظر :قاسم علي حاج ، استراتيجية حوكمة الإدارة العامة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، العدد ١٤ ، حزيران ، ٢٠٢٠ ، ص١٥٨ .

(٢١) يُنظر :برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، (تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ٢٠٠٣) ، ص ٦٨ .

(٢٢) يُنظر : عبير مصلح ، واخرون ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، ط ٤ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، أمان ، القدس ، ٢٠١٦ ، ص٦١ .

(٢٣) المادة (١٩) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨ .

(٢٤) يُنظر : فارس بن علوش بن بادي السبيعي ، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ٢٠١٠ ص٣٧ .

(٢٥) يُنظر : مخيمر عبد العزيز واخرون ، قياس الاداء المؤسسي للأجهزة الحكومية ، الناشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ب ط ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٠، ص٥٧ .

(٢٦) يُنظر :رشا نايل حامد الطراونة وعلي محمد عمر العضايلة ، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، الأردن ، ٢٠١٠ ص ٦٨ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم [٢٧] ، وتحقيق الكفاية والفعالية والإنتاجية والنزاهة والأمانة في تنفيذ النشاطات المختلفة في أجهزة الدولة [٢٨] . وتعد المساءلة حجر أساس لإطار حقوق الإنسان ، وهي بحد ذاتها منظومة من القواعد التي تحكم العلاقة بين (المكلفين بالمسؤوليات) في السلطة وبين (أصحاب الحقوق) الذين يتأثرون بأفعالهم والتزام القائمين على السلطة بتحمل المسؤولية عن أفعالهم [٢٩] .

رابعاً : المشاركة : بالتزامن مع إطلاق المصطلح الجديد من قبل البنك الدولي لمفهوم الحوكمة بدأ الاهتمام أكثر بأمور جديدة في أسلوب الحكم ، واصبح يؤكد على أهمية مشاركة كل من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة [٣٠] . أي أن يكون لكل المواطنين رأي من اجل المساهمة في صنع القرارات التي تعبر عن مصالحهم في القضايا والمشكلات المحلية ، ونجد أن جهود المنظمات الدولية سواء المشروع الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) أو البنك الدولي وكافة المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة الأخرى تتركز في العمل نحو تحقيق البيئة المناسبة لتعزيز دور المشاركة الشعبية في التفاعل والمساهمة في رسم السياسات ومن خلال تكامل الأدوار بين الإدارة الحكومية والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني[٣١] ، وتعتبر المشاركة من المعايير الأساسية لحقوق الإنسان والتي تضمن حرية الرأي والتعبير كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية والحق في الحصول المعلومات [٣٢] ، فالمشاركة تعني الحق في التصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطياً [٣٣] ، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخابات وهي بشكل عام تعتبر ضمانة لتفعيل دور المواطنين وترسيخ للشرعية السياسية ، فالأنظمة الديمقراطية تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين والتشريعات والأنظمة واستشارتهم في الشؤون العامة وإعطائهم حق الاعتراض وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وشفافية [٣٤] .

خامساً : الاستجابة والفعالية : تعتبر الحوكمة أسلوباً حديثاً في إدارة القضايا والمشاكل المعقدة وأنموذج لتسيير ذلك التعقيد ، المساهمة في عملية صنع السياسات التنموية حيث تعمل الحوكمة على معالجة المشاكل بطريقة أفقية وليست عمودية كما هو الحال الأسلوب التقليدي[٣٥] . لذلك فأن الدور التنظيمي الذي تؤديه السلطات العامة في ممارسة الحكم يجب ان يتسم بالاستجابة الدقيقة للقضايا ومتطلبات المواطنين ، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها إلى درجة الشفافية وتوافر الثقة بين مختلف الهياكل والأجهزة في الدولة [٣٦] وتعبر عن البعد الفني لأسلوب النظام وقدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم ، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة [٣٧] . بينما تشير الفعالية الى ضمان عمل أجهزة الدولة بشكل كفؤ وفعال ، ما يعني عدم هدر المال العام وتوظيفه في أوجهه الصحيحة ، ووفقاً للخطط والبرامج المدروسة والمعدة مسبقاً [٣٨] مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد وعبر هذين العنصرين في المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار وتعزيز مفهوم التنمية [٣٩] .

ثانياً: الأطراف المساهمة في اعمال الحوكمة

وتتعدد مجالات اعمال الحوكمة بتعدد الاطراف التي تعمل على اعمالها وهي كل من (الدولة ، والمجتمع المدني والقطاع الخاص) .

اولاً : الدولة : تعتبر الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في اعمال مبدأ الحوكمة وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الاختصاص وضع السياسة العامة للبلاد والاشراف عليها وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها [٤٠] ، نظراً لامتلاكها المؤسسات للازمة ، وعلى اعتبار انها صاحبة السلطة العليا ولديها الوسائل القانونية والسياسية اللازمة [٤١] . والقدرة على خلق الأطر الحوارية بين جميع الاطراف بشكل رسمي أو غير رسمي ، وبالتالي تكريس مفهوم الحوكمة [٤٢] . لذا يتوجب على الدولة ان تعد القواعد الرئيسية والفاعلة بمختلف المشاريع وبتعدد وجوهها الاقتصادية السياسية ، الثقافية والاجتماعية ، فهي تناقش وتجرب تحت مظلة سلطتها أعداد كبيرة من الاجراءات والتعديلات[٤٣] . من خلال توفيرها الإطار التشريعي الملائم الذي ينظم العلاقة بينها وبين أفراد الشعب ، ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم باعتبارهم

(٢٧) يُنظر : بسمة نزار ، مصدر سابق ، ص٩٠ .

(٢٨) يُنظر : زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، ب ط ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ٢٠٠٣ ، مصر ، القاهرة ، ص ٢٤٠ .

(٢٩) المكتب الاقليمي للدول العربية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لسنة ٢٠٠٠ ، برنامج ادارة الحكم في البلدان العربية ، ص ١٠ .

(٣٠) يُنظر : سمير عبد الوهاب ، المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع - دراسة لبرنامج شروق ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥٧ .

(٣١) يُنظر : زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، ب ط ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ٢٠٠٣ ، مصر ، القاهرة ، ص ٥٦ .

(٣٢) يُنظر : أحمد زيطوط ، مصدر سابق ، ص٣٣٨ -٣٣٩.

(٣٣) يُنظر :بومدين طاشمة ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ، مجلة التواصل العدد ٢٦ ، حزيران ، ٢٠١٠ ، بلد النشر الجزائر ، ص٣٠-٣١ .

(٣٤) يُنظر : علي بقشيش ، إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ٢٠١٢ ، ص١٦١ .

(٣٥) يُنظر : آسية بلخير ، دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) ، اطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ٢٠١٦ ص ٩٨ .

(٣٦) يُنظر: بومدين طاشمة ، مصدر سابق ، ص٣٢ .

(٣٧) يُنظر: يختار عبد القادر ، عبد الرحمان عبد القادر ، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان (النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي) ، من ١٩ إلى ٢١كانون الاول ، ٢٠١١ ، الدوحة ، قطر، ص ٥ .

(٣٨) يُنظر : نهى أحمد الحايك ، مصدر سابق ص ٣٥ .

(٣٩) يُنظر : علي بقشيش ، مصدر سابق ، ص١٦٥ .

(٤٠) يُنظر : عربي محمد ، الديمقراطية والحكم الرشيد ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، بلد النشر الجزائر ، عدد خاص ، نيسان ، ٢٠١١ ، ص ٣٧١ .

(٤١) يُنظر : بيشره وعلي محمد أمين ، أليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي ، رسالة ماجستير ،كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٤ ، ص ٣٨ .

(٤٢) يُنظر : مصطفى زعيشى ، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠٢٠ ص٨٥ .

(٤٣) يُنظر : حنان حكار ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة ماليزيا رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، جامعة قالمة ٢٠١٥ ، ص٤١ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

طرفاً فيها ، كما ينبغي على الدولة توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق حكم القانون (٤٤)

ثانياً : القطاع الخاص : الدولة لها قوة كبيرة في تحقيق التنمية ، لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال ، لذلك هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص كونهُ يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين (٤٥) . فقد أصبح واضحاً أن استثمارات القطاع الخاص مفتاح لتحقيق النمو الاقتصادي وإتاحة المعرفة والتدريب والاستثمارات اللازمة للتنمية ، ومشاركتهُ ضرورية لأجل نقل المعرفة والتكنولوجيا وهما عاملان بالغا الأهمية بالنسبة لتحقيق النمو في كافة الدول(٤٦). وبهذا أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا كشريك في معظم المجالات ، فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة كما بإمكانه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية بالإضافة إلى دوره في توفير فرص التشغيل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر ، نظرا لما تعرفه العمالة داخل القطاع الخاص من قلة في العدد وكفاءة وفعالية في الإنتاج (٤٧) .

ثالثاً : المجتمع المدني : برز دور مؤسسات المجتمع المدنية في تحقيق الحوكمة بعد التغير الذي طرأ على دور الحكومة حيث أصبحت الحكومة مجرد شريك بين شركاء عديدين في إدارة شئون الدولة والمجتمع ، وذلك نتيجة إحلال منظومة قيم جديدة محل المنظومة التقليدية ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في أدوار الحكومات ، القطاع الخاص ، والمؤسسات المدنية ، حيث أصبح للأخيرين دور أكبر في التأثير على السياسات العامة (٤٨) . وقد اخذ مصطلح المجتمع المدني بالانتشار في بداية القرن الثامن عشر ، ويشير إلى المجتمع الذي تكون فيه أنماط التعاون مقبولة ومعمولاً بها من قبل أعضاءه (٤٩) ، وأصبح هذا المفهوم ملازماً للدولة الحديثة حيث انه لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة ، بل أصبح الحديث عن علاقات غير مباشرة تقيمها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني ، وهذا يعني أن المجتمع المدني هو الحلقة الوسيطة بين المواطنين والقطاع الخاص والدولة(٥٠)، وتعرف مؤسسات المجتمع المدني بانها " مجموعة من التنظيمات الطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة والتي لا تهدف إلى تحقيق الربح ، وتعمل باستقلال عن سلطة الدولة عند ممارسة نشاطها (٥١) وتعرف الأمم المتحدة مؤسسات المجتمع المدني بأنها " ذلك التنسيق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان" (٥٢) . وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في مجال تحقيق الحوكمة من خلال تهيئة البيئة المساعدة على اعمالها ، فمؤسسات المجتمع المدنية تساهم في مجالات عديدة عن طريق نشر المعرفة القانونية ، وتعزيز الوعي القانوني للفرد ، وفي مجال حقوق الإنسان يساهم المجتمع المدني على تعزيز فهم المواطن لحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتوسيع نطاق نشر تلك القوانين واللوائح والصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان (٥٣) . ولا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يقوم بدون منظمات المجتمع المدني التي تتشكل للتعبير عن قطاعات واسعة من المجتمع وللتعبير عن إرادة المواطنين ، كالنقابات والمنظمات المهنية والاجتماعية والجمعيات بما فيها منظمات حقوق الإنسان والهيئات الثقافية وبخاصة أجهزة الإعلام (٥٤) .

المطلب الثاني

الابعاد الناشئة عن الحوكمة ومجال الاهتمام بها

إن الحوكمة باعتبارها ممارسة ادارية وسياسية واقتصادية واجتماعية تتضمن العديد من الابعاد ، والتي تتم من خلال المؤسسات الدولية أو الوطنية والهادفة الى تحقيق مصالح الافراد وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وتوفير الحماية اللازمة لهم ، كما ان هناك العديد من العوامل التي ساهمت في لفت الانظار الى هذا المفهوم ، وهذا ما سنتناوله في الفرع الاول من هذا المبحث ، اضافة الى ذلك فأن الحوكمة تهتم في عدة مجالات سواء على المستوى الدولي او الوطني ، وهذا ما سنبينه في الفرع الثاني .

الفرع الاول

ابعاد الحوكمة وعوامل تنامي الاهتمام بها

تسعى الحوكمة لتحقيق عدة اهداف والتي من اهمها مكافحة الفساد بجميع اشكاله ، وتحقيق التنمية البشرية وتقوم بذلك من خلال ابعادٍ ثلاثة وهي البعد التقني ، والبعد السياسي والبعد الاقتصادي والاجتماعي الفقرةى الاول ، كما ان هناك عدة عوامل مباشرة وغير مباشرة ادت الى الاهتمام بهذا المفهوم وهذا ما سنبينه في الفقرة الثانية .

أولاً:ابعاد الحوكمة

إن الحوكمة باعتبارها ممارسة ادارية وسياسية واقتصادية واجتماعية تتضمن العديد من الابعاد والتي تتم من خلال المؤسسات الدولية أو الوطنية والهادفة الى تحقيق مصالح الافراد وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وتوفير الحماية اللازمة لهم ، وتسعى الحوكمة الى تحقيقها من خلال ابعادٍ ثلاثة وهي البعد التقني ، والبعد السياسي والبعد الاقتصادي والاجتماعي .

١- **البعد التقني الاداري** : ويتمحور حول مقومات الادارة الراشدة ، ولقد انعكس هذا المفهوم على العديد من التراجم التي اعطيت لمصطلح Good)

(٤٤) يُنظر : حسام سعدون ، مصدر سابق ص٢٧ .

(٤٥) يُنظر : علي بقشيش ، مصدر سابق ، ص١٧٤ .

(٤٦) يُنظر : حسن كرية واخرون ، مفهوم الحكم الصالح في البلاد العربية ، ب ط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ،.مصر ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٧ .

(٤٧) يُنظر : خالد حمادي حمدون المشهداني ، الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي ، ط ١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢ ، ص ١٨ .

(٤٨) يُنظر : زهير عبد الكريم الكايد ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٤٩) يُنظر : شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص١٢ .

(٥٠) يُنظر : طالب محدي ، ضياء الجصاني ، الديمقراطية في المجتمع العراقي ، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ، ب ط ، الديوانية ، شارع الرياضة ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص ٤٦ .

(٥١) يُنظر : أديب محمد جاسم الحماوي ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة ب ط ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص٣٢ .

(٥٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٣ ، ص ١٨٤ .

(٥٣) يُنظر : مصطفى زعيشى ، مصدر سابق ص١٠٦.

(٥٤) يُنظر : حميد موحان عكوش ، اياد خلف محمد جويعد ، مصدر سابق ، ص ٦٩ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

(Governanceإذ ترجمهُ البعض بأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، وترجم المصطلح على أنه يتعلق بأسلوب ممارسة سلطات الادارة او الادارة العامة الرشيدة [٥٥] ، ويتعلق البعد التقني للحوكمة بعمل الادارة العامة كونهُ يمثل احدى اهم ادوات الادارة لمواجهة التحديات المعاصرة والانتقال من فكرة الادارة التقليدية الى الادارة الحديثة ، فترشيد الادارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الاداري والانظمة والقوانين المعمول بها التي تحكم سير العمليات الادارية للتأكد من مدى ملاءتها وقدرتها على تحقيق اهدافها والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في الحركة واتخاذ القرارات [٥٦] .

٢- **البعد السياسي :** يتعلق البعد السياسي للحوكمة بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها ، فلا يتصور أن تكون راشدة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل ، وهذا لن يتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي ، لما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني ، والذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية [٥٧].

٣- **البعد الاقتصادي والاجتماعي :** تبرز أهمية البعد الاقتصادي والاجتماعي للحوكمة كونه يمثل أحد أهم محاور وأليات الحكم المؤدية لتحقيق التنمية ، حيث لم يعد الاهتمام محصوراً في تحديد مستويات النمو الاقتصادي ، وانما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات ، وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامهُ ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات [٥٨] ، ووضع القوانين والتشريعات والإجراءات الناظمة لقضايا الاستثمار وسوق العمل والشركات والأسواق المالية والإنتاج والتخطيط لاستراتيجية الاقتصادية مبنية على أسس علمية ومنهجية بما يحقق الرفاهية والحياة الأفضل للإنسان اضافة الى ضمان المحاسبة الفاعلة والرقابة الدقيقة على الموارد المالية [٥٩] .

ثانياً: العوامل المؤثرة في تنامي الاهتمام بالحوكمة

هناك عدة عوامل ساهمت في ضهور مفهوم الحوكمة ، ويمكن تقسيم هذه العوامل الى عوامل مباشرة واخرى غير مباشرة وكما يأتي :

١- العوامل المباشرة لتنامي الاهتمام بالحوكمة : تعني العوامل المباشرة لظهور الحوكمة تلك الأسباب التي لها علاقة بطبيعة دور الدولة وظهور ظاهرة العولمة وما تبعها من تحولات:

(أ)- **تغير دور الدولة** : إن ظهور مفهوم الحوكمة هو انعكاس للتغير الجاري في طبيعة ودور الحكومة من جانب والتطور المنهجي الاكاديمي في علم الادارة من جانب آخر [٦٠] حيث نلاحظ تغير في النظرة التقليدية للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة ويعود ذلك لسببين الاول ازدياد أهمية البيئة الدولية أو العوامل الخارجية في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة التي أصبحت توضع على قائمة أولويات الحكومات ، أما السبب الثاني التغير الذي طرأ على دور الحكومة حيث أصبحت مجرد شريك بين شركاء عديدين في إدارة شئون الدولة والمجتمع الامر الذي ادى الى إضعاف سلطة الدولة والتقليل من فاعليتها[٦١].

(ب)- ظاهرة العولمة وما تبعها من تحولات : شهد عصر العولمة تطورا كبيرا في مجال وسائل الإعلام ، مما انعكس بالإيجاب على التحرر من سيطرة الدولة التي كثيرا ما احتكرت الإعلام ووجهته لصالحها ، وبذلك شجعت وسائل الإعلام تداول الأفكار وإقامة النقاشات خارج إطار الترتيبات المعتمدة من قبل الدولة ، الامر الذي ساهم في إشاعة الإحساس بالمشاركة في المجتمع ، إذ في الوقت الذي تتسم فيه المجتمعات المحلية التقليدية بالجمود تشهد المجتمعات الافتراضية المتصلة ببعضها عن طريق شبكة الانترنت نمواً سريعاً [٦٢] .

٢- العوامل غير المباشرة لتنامي الاهتمام بالحوكمة : يمكن اعتبار التطور الحاصل في مفهوم التنمية والديمقراطية من جملة العوامل والمبررات التي ساعدت على ظهور مصطلح الحوكمة ، وهي من الأسباب غير المباشرة لبروزها :

(أ) - التنمية وفكرة التكامل بين حقوق الإنسان والحوكمة : هناك علاقة وثيقة ما بين التنمية الإنسانية المستدامة والحوكمة ، وان كانت في مراحلها الاولى خصوصا في الدول النامية [٦٣] فالحوكمة تعمل على الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية الإنسانية في بعدها الشامل ، أي الترابط بين مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي ، بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد ، ويتوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل ، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة والتنمية الإنسانية المستدامة أو ما يسميه البعض (التنمية البشرية)[٦٤] .

(ب)- الحوكمة والديمقراطية : هناك العديد من العناصر المشتركة بين كلا المفهومين ، فلا يوجد فارق كبير بين الديمقراطي والحوكمة ، لأنك لا تستطيع أن تتحدث عن وجود ديمقراطية مع غياب الحوكمة [٦٥] ، لذلك هناك فارق بين الحكومة الفعالة والحكومة

(٥٥) يُنظر : زهير عبد الكريم الكايد ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٥٦) يُنظر : بن عبد العزيز خيرة ، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري جامعة الحاج اخضر باتنة ، مجلة المفكر ، العدد الثمن ، تشرين الثاني ، ٢٠١٢ ، بلد النشر الجزائر ، ص ٣١٦

(٥٧) يُنظر : رشيد البياني ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٢ .

(٥٨) يُنظر : أحمد زيطوط ، مصدر سابق ، ص٣٤٠.

(٥٩) يُنظر : هايل عبد المولى طشطوش ، مصدر سابق ، ص٦١

(٦٠) يُنظر : سلوى شعراوي وآخرون ، إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، ط ٢ ، الناشر مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٤ .

(٦١) يُنظر : زهير عبد الكريم الكايد ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٦٢) يُنظر : شاير نجاة ، العولمة وتأثيرها على حقوق الانسان ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، الجزائر ٢٠٠٩ ،ص٨٥ .

(٦٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، عام ٢٠٠٢، ص ١١١ .

(٦٤) يُنظر : پيشره و علي محمد أمين ، آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي ، رسالة ماجستير ،كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٤ ، ص ٢٠ .

(٦٥) يُنظر : پيشره و علي محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

الديمقراطية فالحكومة الفعالة لديها أداء جيد لتنفيذ البرامج التي خططت لإنجازها عن طريق أشخاص كفوئين ويتسمون بالأهلية والمؤهلات العالية ، وتوفر لهم كل مستلزمات النهوض بمهامهم من أجل أن يوفقوا في أداء أعمالهم ، أما في حالة الحكومة الرشيدة تكون البرامج ملبية لطلبات الناس فضلاً عن أنها يمكن مناقشتها والحديث عنها بشكل علني إلى جانب أنها تنفذ بشكل فعال ، لذلك يمكن اعتبار الحوكمة اداة مهمة من ادوات الاصلاح والتطوير[٦٦] .

المطلب الثالث

دور الحوكمة في مكافحة الفساد

تتعدد مجالات اهتمام الحوكمة ، فهي تعمل في مجال النظام القانوني على المساهمة في مكافحة الفساد ووضع معايير للنزاهة والشفافية والمساءلة ، وترتبط ايضا بتحقيق الاصلاحات الادارية وبالتالي تطوير الخدمة العامة ، بينما تمثل مجلات الاهتمام بالحوكمة في النظام القانوني الدولي وعلى وجه الخصوص (تعزيز المؤسسات الديمقراطية ، وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الامن الانساني) .

الفرع الأول

مظاهر اهتمام الحوكمة في الحد من الفساد

تعمل الحوكمة على توفير مجموعة من العناصر والمعايير لضمان وجود النزاهة والشفافية بما يساعد على خلق الاجواء المناسبة لوضع أنظمة المساءلة والمحاسبة على درجة عالية من الكفاءة وقدرتها على تقديم الحلول الناجعة للعديد من مشكلات الأجهزة الحكومية ، لضمان تنفيذ السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية عالية [٦٧] وذلك من خلال :

اولاً : مكافحة الفساد : ان تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد عنصران مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً ، فمن أهم خصائص الحوكمة أنها تضم آليات لمكافحة الفساد والسلوك الفاسد ويعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مجلات اهتمام الحوكمة في النظام القانوني الداخلي ففي ظل النظام الفاسد لا يمكن القيام بتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي ، ولا شك أن الفساد يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار والأعمال وبذلك التطور الاقتصادي ، وما له من اثار سلبية على حماية وتعزيز حقوق الانسان ، ويعُرف الفساد ، على انهُ (إساءة استعمال منصب عام لتحقيق مكاسب خاصة)[٦٨] ، أو هو (الخروج على القانون والنظام وعدم الالتزام بهما ، أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة بسلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام ، تطلعاً لتحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية) [٦٩] ، وبغض النطر عن أي تعريف للفساد فأن الحوكمة أداة فعالة بيد الحكومة لتحقيق الإصلاح في مجالاته كافة منها الجانب الإداري ، بحصول الموظفين الإداريين على المهارات الجديدة والأنظمة الإدارية الحديثة ليتمكنوا من تحسين مستوى الخدمات والاستجابة إلى طلبات المواطنين المختلفة بكفاءة وفعالية ، وتعد ضمانة لأعداد الخطط والبرامج الاستراتيجية العامة وتنفيذها ، مما يقتضي توفير الأنظمة الإدارية والمعلوماتية اللازمة ، وإعادة النظر في الاساليب الإدارية التقليدية مع أهمية اتباع الاساليب الإدارية الحديثة التي أصبحت أمراً أساسياً لتحسين مستوى الخدمات العامة ، بما يتلاءم عملية تقديمها وتوفيرها وتنفيذها وفقاً للإطار المعياري لحقوق الإنسان ، إذ اصبح تقديم الخدمة العامة بشكل جيد ومدى وصول المنافع إلى أصحاب الحقوق مقياساً قانونياً مهماً لقياس كيفية تنفيذ الدول لالتزاماتها بشكل عام بوصفها صاحبة المسؤولية ، على وفق النهج الذي يقوم على مبادئ حماية حقوق الإنسان ، وحماية حقوق الأشخاص الضعفاء أو المهمشين أو الأشخاص الذين يصطدم حصولهم على الخدمة العامة بعائق التمييز أو الفقر أو الإعاقة أو غير ذلك من أشكال الاستبعاد .

ثانياً : دور الحوكمة في اصلاح الادارة وتطوير الخدمة العامة : لا شك أن الحوكمة اداة مهمة من ادوات الاصلاح بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية وهي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق استراتيجية الاصلاح الإداري للمؤسسات الإدارية والعاملين فيها من الموظفين العموميين ، وهذا الاصلاح يتناول إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والملاكات الوظيفية والاجور والحوافز والتقاعد والمسائل الانضباطية وسياقات العمل وآلية تقسيم العمل وترشيق الكادر الوظيفي من الترهل الإداري ، وبالتالي رفع مستوى الاداء والمخرجات الإدارية[٧٠] ، وقد قدم علماء الإدارة مجموعة كبيرة من المصطلحات الدالة على عمليات التحديث والتطوير منها : (التنمية الإدارية ، الإصلاح الإداري ، التحديث الإداري الهندرة ، إعادة اختراع الحكومة) وغير ذلك من المصطلحات الأخرى [٧١] ، وان كان البعض منها متقاربة مع مفهوم الإصلاح الإداري ، وتستعمل عادة مرادفات له ، إذ تسعى التنمية الإدارية إلى جعل عمليات الإدارة وطرقها ووسائلها تتوائم مع مرحلة التطور التي يعرفها بلد من البلدان ويشير التحديث الإداري إلى الوسائل والأساليب ونمط الثقافة التنظيمية التي تتبناها الدول النامية التي تماثل تلك الأساليب والوسائل الموجودة في الأنظمة الإدارية للدول المتقدمة [٧٢] .

يشير مصطلح (الهندرة)[٧٣] الى إعادة تصميم العمليات بشكل جذري بهدف تحقيق طفرة كبيرة في الأداء ، ولا تعني الهندرة محاولة إدخال الآلات الحديثة كالحاسوب لتصبح كأنها متطورة فحسب ، وانما تصميم هندسة عمليات إدارية تستغل تقنية المعلومات

(٦٦) يُنظر : عبد الله عبد الكريم عبد الله ، الحوكمة والادارة الرشيدة ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ب ط ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٠٢١

(٦٧) يُنظر : موسى اللوزي ، التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات ، ط ١ ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٧ .

(٦٨) يُنظر : محمد بن براك الفوزان ، المفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، ط ١ ، مكتبة القانون الاقتصاد ، ٢٠١٢ ، ص ٣٣ .

(٦٩) وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

(٧٠) يُنظر : أحمد طلال عبد الحميد البدري ، استراتيجية حوكمة التشريعات الإدارية ، ط ١ ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، شبرا ، مصر ، ٢٠٢٢ ، ص ٤٨ .

(٧١) يُنظر : د . محمد قاسم القريوتي ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ٢٠٠١ ص ١٣ .

(٧٢) يُنظر : سعيد علي الراشدي ، الإدارة بالشفافية ، ط ١ ، عمان ، الأردن ، دار كنوز المعرفة ، ٢٠٠٦ ص ١٨٨ .

(٧٣) الهندرة كلمة عربية جديدة مركبة من كلمتين هما : هندسة وإدارة وهي ترجمة للمصطلح الانكليزي (Business Reengineering) ، وأول ظهور لمصطلح الهندسة الإدارية أو الهندرة كان سنة ١٩٩٢ عندما أطلقا الكاتبان الأمريكيان (مايكل هامر وجيمس شامبي) الهندرة كعنوان لكتابهما الشهير (هندرة المنظمات) ، ومنذ ذلك الحين أحدثت الهندرة ثورة حقيقة في عالم الإدارة الحديثة بما تحمله من أفكار غير تقليدية ، ودعوة صريحة الى إعادة النظر وبشكل جذري في كافة الأنشطة والإجراءات والاستراتيجيات التي قامت عليها الكثير من المنظمات والشركات العاملة في عالمنا اليوم .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

المتقدمة والتخلص من القوانين القديمة ووضع قوانين تتناسب مع العصر [٧٤] . في حين يشير مفهوم الإصلاح الإداري الى تطبيق اجراءات جديدة في النظام الإداري لتغيير أهدافه ، مما يقتضي تغيير هيكل النظام وإجراءاته من أجل تطويره وخدمة اهداف التنمية ، فالإصلاح الإداري والتنمية الإدارية الشاملة هو جزء من عملية الاصلاح العامة والتنمية الشاملة التي تبدأ بالإصلاح السياسي أولا ثم بالإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي ثانيا[٧٥] ، ونظراً لحاجة الإصلاح الإداري لأدوات لوضع الخطط والبرامج ، لذا يبرز دور الحوكمة في المساهمة بوضع البرامج الهادفة لإعادة تأهيل العاملين وتدريبهم في هذه الأجهزة ليصبحوا أكثر قدرة وكفاءة ، ووضع التشريعات التي تنظم معايير الأداء والإنجاز وإنشاء وحدات رقابية في المؤسسات الحكومية وتعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة وآلياتها القانونية والقضائية [٧٦] .

الفرع الثاني
الحوكمة ومعايير النزاهة والشفافية والمساءلة

تتباين استراتيجيات مكافحة الفساد تبعاً للبيئة السياسية والاقتصادية التي أنتجتهُ وانطلاقاً من هذا المنظور تبرز عديد من نماذج الاصلاح ، التي تم التركيز فيها على أركان النزاهة والشفافية وهي : (الإصلاح المؤسساتي ، تفعيل الدور الرقابي للسلطتين التشريعية والقضائية فضلاً عن دور الهياة المستقلة ، وتفعيل دور سائل الإعلام ، إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص) وتشكل هذه الأركان مجتمعة مكونات النزاهة وتمثل جزءاً لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية ، يتعذر من دونها وضع استراتيجية لمكافحة الفساد [٧٧] وتعمل الحوكمة بدورها على توفير مجموعة من العناصر والمعايير لضمان وجود النزاهة والشفافية ، بما يساعد على خلق الاجواء المناسبة لوضع أنظمة المساءلة والمحاسبة على درجة عالية من الكفاءة وقدرتها على تقديم الحلول الناجعة لعديد من مشكلات الأجهزة الحكومية ، وضمان تنفيذ السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية عالية [٧٨] ، وإذ ادى تطور مفهوم الحوكمة إلى ان تعد فلسفة ومنهجاً للعمل يمكن أن تتجسد في عديد من الآليات والأساليب الإدارية المستخدمة في المؤسسات والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية ، ومن هذه الآليات والأساليب ما يأتي :

١- توضيح رسالة الأجهزة الحكومية وتحديد الدقيق لرويتها وأهدافها الاستراتيجية ، لتتمتع بالقبول والشرعية امام فئات المجتمع المختلفة ، ولرسم صورة واضحة وتعزيز ثقة الجمهور بها.
٢- النشر الواسع للمعلومات والبيانات ، وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة مدى تطورها وتقدمها ، وأن يتم الاعتماد في الأساليب الإدارية على تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص .
٣- وضع مدونات سلوك أخلاقية تسترشد بها الأجهزة الحكومية وهي تمارس أعمالها [٧٩] .

لذا يبقى وجود القوانين واللوائح غير كافي ، فقد تظل هذه الأخيرة حبيسة الأدراج أو مجرد قوانين وتعليمات غير مطبقة على ارض الواقع ، نظرا لعدم دقتها في تحديد الأفعال محل التجريم ، وأيضا لعدم تعديلها مع المتغيرات الاقتصادية التي تحدث مع مر الزمن فضلاً عن ذلك أن تعقيد القوانين في بعض الأحيان وسرعة تواتر تغييرها أحيانا أخرى يجعلها متعارضة وصعبة التفسير وهو الأمر الذي يعطي للمسؤولين سلطة أكبر للاعتماد على تفسيرهم الشخصي ، ومن ثم يزيد من مخاطر اتخاذهم لقرارات عشوائية منحازة تخدم أغراضهم[٨٠] فتبرز أهمية الحوكمة في مجال القضاء على مظاهر الفساد الإداري بأنواعه المختلفة كالرشوة والاختلاس واستغلال نفوذ الوظيفة والابتزاز والغش والتزوير والتربح من الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المال العام والمصلحة العامة ، وتحول من دون تمادي الموظف العام في انحرافات العمل التنظيمية كعدم العمل وعدم اداء مهام وظيفة بأمانة ومسؤولية أو الامتناع عن القيام بواجبات الوظيفة العامة أو التراخي في العمل وعدم احترام أوامر رؤسائه وتعليماتهم في العمل والقضاء على مظاهر السلبية في الوظيفة العامة كعدم المبالاة والتنكر عن إبداء الرأي والمشورة وعدم تحمل المسؤولية وافشاء أسرار العمل[٨١] ، فضلاً عن دور الحوكمة في القضاء على العديد من مظاهر السلوك المنحرف كإساءة استعمال السلطة وعدم المحافظة على كرامة الوظيفة والمحسوبية والواسطة ، فضلاً عن الانحرافات المالية كمخالفة قواعد وضوابط الصرف المالي وفرض الغرامات ، والإسراف في استخدام المال العام [٨٢] ، من خلال الترويج للمعايير المهنية وأخلاقيات السلوك المهني المثالي ، وتشجيع الموظفين العموميين على تنمية قدراتهم ومهاراتهم الفنية والوظيفية والإدارية وضرورة التدريب والتوعية الدائمة للموظفين جميعهم

(٧٤) يُنظر : عبد الرحمن تيشوري ، اعادة هندسة العمليات الادارية (الهندرة) ، المنتدى العربي للموارد البشرية ، مقال متاح على الموقع الالكتروني للمجلة ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٢/١٦ . www.hrdiscussion.com.

(٧٥) يُنظر : د . غازي محمد فريح ، الاصلاح الإداري ، دراسة مقارنة بين الانظمة الوضعية والنظرية الاسلامية رؤية مستقبلية لإصلاح الادارة العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١٤ ص ١٥ .

(٧٦) يُنظر : د . حازم صباح حميد ، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية ، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ٢٠١٠ ، ص ٥٣ وما بعدها .

(٧٧) يُنظر : د . وسام نعمت إبراهيم السعدي ، آليات المجتمع الدولي مكافحة الفساد دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

(٧٨) يُنظر : د . موسى اللوزي ، التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات ، ط ١ ، دار وائل للنشر عمان الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٧ .

(٧٩) يُنظر : رشا نايل حامد الطراونة وعلي محمد عمر العضايلة ، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .

(٨٠) يُنظر : هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا العدد ٢ ، المجلد ٣٠ ، ٢٠١٥ ، ص ٥٤٨.

(٨١) يُنظر : د . حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، منهج نظري عملي ، الدار الجامعية ، ط ١ الاسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص٢٤ .

(٨٢) يُنظر : د .أحمد طلال عبد الحميد البدري ، المصدر السابق ، ص٥٤ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

، وتسهم الحوكمة في جعل البيئة الوظيفية أكثر شفافية ، وبناءة بالنسبة إلى الموظف العام [٨٣] .

الخاتمة

يتضح مما تقدم تعاظم اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية خلال العقود الماضية بمفهوم وآليات الحوكمة ، وأصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة خصوصاً في أعقاب التدهور والانهيار الاقتصادي والذي شكل تحدياً كبير على الصعيد الدولي والوطني وما نتج عنه من كساد اقتصادي خلف الفقر وارتفاع معدلات البطالة ، والفساد ، وانعدام التنمية البشرية ، وتسوس البنية التحتية ، ونتج عنه في الجانب السياسي انتهاكات لحقوق الإنسان والعديد من مظاهر الدولة الفاشلة ، والتي واجهت أزمة شرعية حقيقية شكلت تهديداً لديمومتها والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة ببعض من مؤسسات هذه الدول ، وافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة ، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها ادارة موارد الدولة ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه والدعوة لتوجيه الاهتمام نحوه ، كمبادرة تستهدف دعم التوجهات الدولية الجديدة التي تمثل في برامج وسياسات تنموية تسعى للتشاركية وتضمين كافة فئات المجتمع في صنع السياسة العامة ومساءلة المسئولين عن اهدار المال العام ، واستنزاف موارد الدولة وتجاهل مطالب المواطنين إذ يؤثر عدم رشادة الحكم في المقام الأول على الفئات الهشة الذين ليس بإمكانهم المشاركة في مؤسسات صنع السياسة العامة ، الامر الذي ادى الى تعالي الاصوات المطالبة بالإصلاح لمعالجة أنواع أخرى من العلل في المنظومة السياسية والاقتصادية أو نمط الحوكمة بصفة عامة ، أي الحاجة إلى إصلاحات تستهدف تحفيز التنمية البشرية كحق والنمو الاقتصادي والحد من الفساد ، وتحسين مساءلة الحكومة وشفافيتها ، وإعادة توجيه القيم نحو ترشيد أفضل وتفعيل واعمال برامج الحوكمة .

الاستنتاجات :

١- تعد الحوكمة اداة مهمة من ادوات مكافحة الفساد ، من خلال تعزيز التدابير والإجراءات الرامية إلى تحقيق المشاركة والشفافية والمساءلة ، وتعزيز الدور الذي يقوم به المجتمع المدني والحركات الاجتماعية على المستويات الدولية والوطنية.

٢- للحوكمة طرق واليات متعددة في مكافحة الفساد ، كما تمثل الحوكمة الاداة التي يمكن من خلالها المضي قدما في نهج الإصلاح الشامل وتوفر مقومات دولة محكومة بالقانون الذي يعتبر أساسا مهمًا لا يمكن بدونه بناء ركائز الحوكمة .

٣- يشترط لتفعيل الحوكمة تجعل الحوكمة من الحكم فناً يمكن الحكام من وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بترسيخ مجموعة من المبادئ ، تتجسد بمؤشرات المشاركة الواسعة والعدالة التوزيعية والفعالية والمسؤولية والشفافية والمساءلة وما تقتضيه هذه المرتكزات من آليات للترجمة الملموسة والتطبيق .

٤- إن الحوكمة مرتبطة ببناء المؤسسات وفاعليتها ، ولا يمكن تحقيق التنمية بكل اشكالها أن افتقرت المؤسسات العمومية أو المنظمات التطوعية والمدنية للحوكمة ، لأنها تصب حتما في استحداث الأليات ، وتوفير الأرضية القانونية وضوابط المسؤوليات والواجبات والعلاقة بين الدولة والمجتمع وبين القطاعين الخاص والعام وبين أعضاء أية مؤسسة سياسية أو اقتصادية ولا يشكل غياب المساءلة أو تجاهل الكفاءة أو خصخصة الشأن العام وتسيير السياسة على مبدأ المحاصصة والفئوية وغيرها من أنماط التمييز ، عراقيل أمام الحوكمة فقط ، بقدر ما يشكله من مخاطر انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم .

التوصيات :

١- التخلي عن فكرة ان أن الدولة هي الطرف الوحيد المسؤول عن اعمال الحوكمة وضرورة اعتماد الدولة مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص ، ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة ، وتلبية متطلبات التنمية ، وبناء آليات تحقيقها ، حيث لم تعد الدول الطرف المنفرد بصناعة القرار التنموي والسياسي .

٢- أن يكون للدولة استراتيجياتها الخاصة في مجال مكافحة الفساد من خلال المواءمة بين دور الدولة و قدراتها ، والعمل على تعزيز قدراتها المؤسسية ، وذلك يوجب مراجعة وظيفة الدولة بما يؤدي إلى ترشيد تعزيز وتنمية القدرات المؤسسية للدولة من خلال تأمين الأساسيات الاقتصادية والاجتماعية ، بما يمكنها من الوفاء بمهام برامج التنمية .

٣- توجيه الدولة لإدارتها العامة بحيث يعاد هيكلتها بما يخدم الوظائف الأساسية للدولة في المجال الاقتصادي ، ورسم السياسات ، والتوسط في حالة بروز بعض الاختلالات في أوضاع السوق ووظيفة مطالب التنمية ، وتصميم برامج مكافحة أسباب الفقر ، وتأمين شروط التمكين ، لتشجيع نمو القطاع الخاص .

٤- يجب أن تنصف الإدارة بالشفافية و الفاعلية والترشيد مكافحة الفساد ، وتعزيز المساءلة ودولة القانون من خلال تقسيم سلطات الدولة ، وتعزيز دور القضاء والأجهزة التشريعية والرقابية

(٨٣) يُنظر : عبير مصلح واخرون ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، ط ٤ ، الناشر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ، القدس ، ص ٥٧ وما بعدها .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

المصادر

اولاً – المعاجم والقواميس :

١- أبن كثير ، تفسير القران العظيم ، المجلد الخامس ، دار طيبة للنشر ، ط ٢ ، ١٩٩٩.

٢- ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثالث ، ط ٦ ، دار صادر بيروت ، ٢٠٠٨ .

٣- معجم المعاني الجامع - معجم عربي ،www.almaany.com .

ثانياً : الكتب القانونية :

١- أحمد طلال عبد الحميد البدري ، استراتيجية حوكمة التشريعات الإدارية ، ط ١ ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، شبرا ، مصر ، ٢٠٢٢ .

٢- أديب محمد جاسم الحماوي ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة ب ط ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٢ .

٣- أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، الاصلاح السياسي ولحكم الرشيد ، ط ١ ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٢ .

٤- بسام بن عبدالله البسام ، الحوكمة في القطاع العام ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ب ط ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٦.

٥- حسن كرية واخرون ، مفهوم الحكم الصالح في البلاد العربية ، ب ط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ،.مصر ، ٢٠٠٤ .

٦- د. وسام نعمت إبراهيم السعدي ، الوكالات الدولية المتخصصة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ط ١ ، ٢٠١٤ .

٧- د . وسام نعمت إبراهيم السعدي ، آليات المجتمع الدولي مكافحة الفساد دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، الطبعة الاولى ، المركز العربي للنشر والتوزيع جمهورية مصر العربية القاهرة ، ٢٠٢٠ .

٨-د . وسام نعمت إبراهيم السعدي ، د . محمد يونس يحيى الصائغ ، الحريات العامة وضمانات حمايتها دراسة فلسفية تأصيلية مقارنة ، ب ط ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل منشاة المعارف الاسكندرية ، ٢٠١٥.

٩- زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، ب ط ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ٢٠٠٣ ، مصر ، القاهرة .

١٠- حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٩٥ .

١١- حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، منهج نظري عملي ، الدار الجامعية ، ط ١ الاسكندرية ، ٢٠١٥ .

١٢- حازم صباح حميد ، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٠ .

١٣- طالب محمدي ، ضياء الجصاني ، الديمقراطية في المجتمع العراقي ، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ، ب ط ، الديوانية ، شارع الرياضة ، العراق ، ٢٠١٤ .

١٤- موسى اللوزي ، التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات ، ط ١ ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ٢٠٠٠ .

١٥- محمد بن براك الفوزان ، المفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ط ١ ، مكتبة القانون الاقتصاد ، ٢٠١٢ .

١٦- محمد قاسم القريوتي ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ٢٠٠١ .

١٧- مخيمر عبد العزيز واخرون ، قياس الاداء المؤسسي للأجهزة الحكومية ، الناشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ب ط ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٠.

١٨- سلوى شعراوي وآخرون ، إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، ط ٢ ، الناشر مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

١٩- سعيد علي الراشدي ، الإدارة بالشفافية ، ط ١، عمان ، الأردن ، دار كنوز المعرفة ، ٢٠٠٦ .

٢٠- عبد الله عبد الكريم عبد الله ، الحوكمة والادارة الرشيدة ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ب ط بيروت ، ٢٠٠٩ .

٢١- عبير مصلح ، واخرون ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، ط ٤ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، أمان ، القدس ، ٢٠١٦ .

٢٢- صبري أحمد شبلي ، مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان ، الناشر الدار العربية للموسوعات ، لبنان ، بيروت ، ب ط ، ٢٠١٤.

٢٣- خالد حمادي حمدون المشهداني ، الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي ، ط ١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢ .

٢٤- غازي محمد فريج ، الاصلاح الإداري ، دراسة مقارنة بين الانظمة الوضعية والنظرية الاسلامية رؤية مستقبلية لإصلاح الادارة العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١٤ .

ثالثاً : اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير :

١- آسية بلخير ، دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة ، الجزائر ٢٠١٦ .

٢- بكوش ابتسام ، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر ، رسالة ماجستير جامعة ابي بكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠١٦ .

٣- بيشره و علي محمد أمين ، أليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٤ .

٤- حنان حكار ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة ماليزيا رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، جامعة قالمة ٢٠١٥ .

٥- حسام سعدون ، دور النخب السياسية في تحقيق الحكم الراشد ، رسالة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٦ .

٦- وليد احمد سليمان الجرجري ، دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ .

٧- مصطفى زعيشى ، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠٢٠ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000

٨- نهى أحمد الحايك ، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية السورية ، ٢٠١٦ .
٩- نضال محمد رشيد صالح ، أثر حقوق الإنسان في تطوير قواعد القانون الدولي العام المعاصر أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، ٢٠٢١ .
١٠- علي بقشيش ، إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص١٦١ .
١١- علي جاسم الشريفي ، الحق في الحصول على المعلومة وأثره في كفالة الحقوق والحريات ، بحث دبلوم عالٍ في قانون حقوق الانسان ،كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ .
١٢- عقاب سمية ، أثر الحوكمة على تحسين أداء التسيير العمومي دراسة ميدانية لمؤسسات الجماعات المحلية لولاية سعيدة ، رسالة ماجستير ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠١٧ .
١٣- فارس بن علوش بن بادي السبيعي ، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ٢٠١٠ .
١٤- رمضاني مسيكة ، دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف ، الجزائر .
١٥- شاير نجاة ، العولمة وتأثيرها على حقوق الانسان ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، الجزائر ٢٠٠٩ .
١٦- شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٢ .
١٧- تعالبي نوال ، دور الفواعل الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية ، رسالة ماجستير كلية الحقوق قسم العلوم السياسة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، ٢٠١٠ .
١٨- خروفي بلال ، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد المجالس المحلية ، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٢ .

رابعاً : البحوث القانونية المنشورة في المجلات والدوريات القانونية :

١- أحمد زيطوط ، الحَكَامة من أجل التنمية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية ، العدد ٣٠ ، المجلد ١ ، الجزائر ، ٢٠١٧ .
٢- بن عبد العزيز خيرة ، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري ، مجلة المفكر ، العدد الثامن ، جامعة الحاج اخضر - باتنة ، الجزائر ، تشرين الثاني ، ٢٠١٢
٣- بومدين طاشمة ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ، مجلة التواصل العدد ٢٦ ، حزيران ، ٢٠١٠ ، بلد النشر الجزائر .
٤- بسمة نزار ، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية ، جامعة سيدي بلعباس ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، الجزائر ، العدد الثالث عشر، حزيران ، ٢٠١٨ .
٥- داليدا بيطار ، الحوكمة الرشيدة في الخدمات الحكومية ، مجلة وميض الفكر للبحوث ، مجلة ربع سنوية العدد الثامن ،كانون الاول ، مصر ، ٢٠٢٠ .
٦- هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا العدد ٢ ، المجلد ٣٠ ، ٢٠١٥ .
٧- حسين زاوش ، حوكمة إدارة الموارد البشرية في الجزائر بين المقاربة النظرية والنصوص القانونية مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر٢٠١٢ .
٨- سمير عبد الوهاب ، المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع - دراسة لبرنامج شروق ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥٧ .
٩- سليمة بن حسين ، الحوكمة دراسة في المفهوم ، مجلة العلوم القانونية والسياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر عدد ١٠ ،كانون الثاني ٢٠١٥.
١٠- قاسم علي حاج ، استراتيجية حوكمة الإدارة العامة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، العدد ١٤ ، حزيران ، ٢٠٢٠ .
١١- رشا نايل حامد الطراونة وعلي محمد عمر العضايلة ، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، الأردن ٢٠١٠.

شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٢

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1000